

تمهيد :

إن ظاهرة التضخم والتي غالبا ما يشار إليها على أنها الزيادة المستمرة للمستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود هاته الأخيرة التي تعتبر معيار للقيمة قد تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن فترة لأخرى في نفس البلد. وهذا نتيجة للعوامل والسياسات الاقتصادية المنتهجة في هاته البلدان.

إن هاته الظاهرة ونتيجة لما تسببه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشارها وحدة تصاعدها أدت إلى ارتباط وثيق من الفكر المالي والفكر الاقتصادي وعلى الأخص في أعقاب المرحلتين العالميتين الأولى والثانية.

نظرا لكون هاته الظاهرة تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فقد خلصت الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم على هاته الأخيرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وحركة مستويات الأسعار.

ولأخذ فكرة صحيحة وسديدة على ظاهرة التضخم سنتطرق أولا إلى المفاهيم المختلفة لهاته الظاهرة وكذا

التطرق إلى أهم المؤثرات ومقاييس التضخم وأهم أسباب هاته الظاهرة و أهم النظريات المفسرة له .

المبحث الأول : ماهية التضخم وأهم النظريات المفسرة له

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة ، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم ، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية ، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها ، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة¹ واحتوائها والقضاء عليها ، أو على الأقل الحد من تفاقمها ، وسنحاول في هذا الفصل ، تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة .

المطلب الأول : ماهية التضخم

إنه من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم واحد محدد عند علماء المالية و الاقتصاد ، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه فالمقصود بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة² ، لكن إن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك ، حيث أصبح المقصود منه هو فائض السلع والخدمات ، ولا شك أن الآخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين

الفرع الأول : تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة لأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية³ ، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة ، حيث يصدم بكثير من الغموض والمتناقضات ، من خلال التباعد

1- غازي حسين عناية ، "التضخم المالي" الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 357 .

2- السعيد فرحات جمعة ، "الأداء المالي للمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة الرياض ، دار ليمريخ للنشر ، 2000 ، ص 357 .

3- مروان عطوان ، "مقاييس اقتصادية النظريات النقدية" ، قسنطينة ، دار البعث للطباعة والنشر ، نشر أيلول ، 1989 ، ص 177 .

الفكري والمذهبي بين المدارس ، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير مألوف) للأسعار ، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة ، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار ، ولكن لا يجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم ، حيث يعرف الكاردينير أكلي التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار¹ ، ولنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع ، ويضيف أكلي قائلا ، أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة .

ويعرف كورتيير التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض² ، أي عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع واستنادا إلى بيوجوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة ، كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية ، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها³ :

❖ الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي⁴ ، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة) .

❖ ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل) .

❖ ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف) .

وقد يشمل مفهوم التضخم معانٍ وأنواعا أخرى للظواهر ولكن لا يدل هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني

قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى واحد لكلمة التضخم ، وكذلك ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر

1- ضياء مجيد الموسوي ، "الاقتصاد النقدي : قواعد -نظم نظريات -سياسات -نقدية" الجزائر ، مطبعة النخلة ، دار الفكر ، بدون سنة ، ص 215
 2- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمود العقاد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ، بيروت ، دار النهضة العربية 1983 ، ص 247.
 3- محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ، بيروت ، دار النهضة العربية 1984 ، ص 218 .
 4- غازي غناية ، " تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي " ، بيروت ، دار الجيل ، 1991 ، ص 24 .

المختلفة في وقت واحد و اتجاه واحد ، بحيث هي مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما ، فمن الملفت مثلا هنا هو إمكانية ارتفاع التكاليف دون أن يصاحبها ارتفاع في الأرباح.

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك من

أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين :

أولا : التعاريف المنية على الأسباب المنشئة للتضخم

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار ، وخاصة في الفترة

الزمنية للقرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية¹ ،

والتي ساندت حقبة طويلة من الزمن ، وأيضا التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب ، وذلك المبني

على عاملي الدخل والإنفاق .

1- تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً ، حيث اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية

صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل

زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، هذا التعريف يقتضي ان الزيادة في كمية

النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية² .

وتعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار ، وهي

تتمثل في مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير

على قيمتها .

وفي الواقع أن هذه الفكرة قديمة وذات تاريخ ، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان ، ثم

-1 سهير محمود معتوق ، " النظريات والسياسات النقدية " ط(1) ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989 ، ص 19 .

-2 أحمد هني "العملة والنقود" ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1991 ، ص 112 .

بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بـ "ثورة الأسعار" في القرن السادس عشر ، فلقد تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة ، خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها ، حيث اقترن تدفق الذهب بالارتفاع عام وشديد في الأسعار ، فكان منطقياً أن يحاول الاقتصاديون آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس و ارتفاع الأسعار ، وان يثور النقاش حول هذا الارتفاع وطبيعته وأسبابه¹ ، وفي نهاية ، وأعطاهما بموجبه القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال بودان و كنتيلون و هيوم .

وكان للأمريكي إيرفنج فيشر الفضل الأول في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين ، حيث نشر كتاباً بعنوان القدرة الشرائية للعملة ، وأعطاهما بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالاً عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة ، التي تعمل على مختلف العوامل التي تشترك في تحديد المستوى العام للأسعار .

وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم التضخم إلا أن هذا لم يمنع من توجيه الانتقادات لهم ، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد (1929-1933م) حيث لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار مع أنه ألقى في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة² ، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنقش في تلك المجتمعات ، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ، ومن ثم اعتباره أساساً لتعريف هذه الظاهرة ، ولكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دوراً في تعريف التضخم .

2- تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق :

تذهب هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" ، فازدياد الإنفاق النقدي

1- غازي حسين عناية ، "التضخم المالي" ، مرجع سابق ، ص 14

2- فؤاد هاشم ، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي" ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1969 ، ص 167 .

ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات .
ولقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيرز ، وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة ، وشاملة و بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج .

وبغض النظر عن أسباب زيادة الإنفاق ، ووسائله فإن هذا المفهوم قد أعترض عليه من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج ، وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية ، وكذلك مما يرد على هذه النظرية أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني¹ ، ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف تفسر هذا الارتفاع ؟

3- تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ، ما بين العرض والطلب ، فمن العلماء الاقتصاديين من بني تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة ، فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار "

ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها للتحكم بصحة هذا التحليل ، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاعا تضخيميا ، ومن بين هؤلاء (Abalener) ، المرتفعة حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وعير متوقع حتى يكون تضخيميا ، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري² لأمكن أو الحد من آثاره ، مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخيميا ، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع ، وسواق عوامل الإنتاج ويفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض إيجابي في الطلب) والعكس صحيح ، كلما كان ذلك الفائض كبير (فائض

1- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 214

2- نبيل الروبي ، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة" ، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، لا ، ت ص ص 13 - 15

الطلب أو فائض العرض) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار ، ومن المفكرين الإقتصاديين كذلك الذين نادوا بنظرية العرض والطلب¹ ، واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها ، العالم بيرو والعالم فيمن ولينر و كيتز ، حيث :

- يعرف بيرو التضخم : "بأنه ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات " .
- ويعرف فيمن التضخم "بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع ، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة " .
- ويعرفه لينر : " بأنه زيادة الطلب على العرض "
- فالتضخم أما بالنسبة لكينز : هو "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي² في جو استخدام كامل .

وبالنظر إلى التعاريف السابقة للتضخم فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول ويمكن الآن الانتقال إلى بحث المعيار الثاني في التعريف بالتضخم المبني على خصائصه .

ثانيا : التعاريف المبني على خصائص و مظاهر التضخم :

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم ، وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناتجة عنه و أهمها ارتفاعات الأسعار ، ومن هؤلاء الإقتصاديين مارشال ، روبنسون ، فلامان ، كلوزو وغيرهم فيعرف روبنسون التضخم بأنه " ارتفاع غير المنتظم للأسعار ، ويعرفه مارشال بأنه " ارتفاع الأسعار ، بينما يعرفه فلامان "بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار أما كلوزو فيقول انه " الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع " .

1- JANINE BREMOUD , ALAIN GELEDAN ,Dictionnaire Economique et Social ,paris ,HATIER ? 1981 , P 212.

2- BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3^{ème} édition ، alger ، OPU ,1980 ، P99

ولقد شارك كثير من علماء المالية و الاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتلى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس ، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام و الاستمرارية في الارتفاع ،ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت أو المتقطع بأنه تضخمية ، ومن بين هؤلاء كارنير أكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار" ، وبدوره قال G.OLIVE أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)"¹ . وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق ، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا ، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها ، من هذا أصبح التضخم لدى العديد من الدول العضوى في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة ، بشرط أن يكون دائم ونهائي و مستمر² .

وكغيرها من التحليلات السابقة فإنه توجد نقاط ترد على نظرية ارتفاع الأسعار من بينها :

▪ متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا ؟ ، وذلك ما يقودنا إلى البحث في المدة الأزمة لسريان هذا الارتفاع³ ، ومعيار ذلك .

▪ متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي ؟ .

▪ وكذلك فإن الأسعار في ارتفاعها لا تشكل واحدة بالنسبة لجميع السلع وفي جميع الأسواق ، فربما ترتفع

أسعار بعض السلع ، وتحافظ الأخرى على نسبتها دون ارتفاع ، أو تميل إلى الانخفاض مما يؤدي إلى

صعوبة الحكم على كون الأسعار مرتفعة أم لا

مما سبق يمكن تعريف التضخم من خلاله أسباب كظاهرة نقدية اي الإصدار النقدي ، الارتفاع في النفقات

-1 مصطفى رشدي شبيحة " الإقتصاد النقدي والمصرفي " بيروت ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص 576 .

-2 غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 25 .

-3 مروان عطوان ، مرجع سابق ص 180 .

كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار.

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من المعايير السابقة ، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه الأخيرة ، فيمكن

تعريف التضخم إذن : " بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض

الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة ، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار .

فيعبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات ، والسلع الموجودة في

الأسواق ، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة ، و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها ¹ .

الفرع الثاني أسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم ، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له ، ولقد ظهرت آراء

كثيرة تحاول تفسير التضخم ولرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في :

أولا : زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب) :

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات ، أي زيادة الطلب

الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار ، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب ، حيث

أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها ، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع

بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة ² .

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقض العرض والطلب حتى يتلاشى ، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية

تكوين السعر في سوق سلعة معينة ، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع

، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها ، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو

الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.

1- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص 250 .

2- عبد الناصر العبادي عبد الحليم كراجه ، محمد الباشا ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ط 1 ، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 136 .

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة ، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود، ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل إحداث انكماشية (انخفاض الأسعار والتكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية.

من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية¹ كما

سنتحدث بأكثر تفصيل في الواجهات اللاحقة.

ومن بين الاقتصاديين الذين يؤيدون فكرة أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب ، البلجيكي Godhard ، ونجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية و النيو كلاسيكية تأخذ نفس الرأي ، أما الفكر الكينزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي² ، ولا يرى

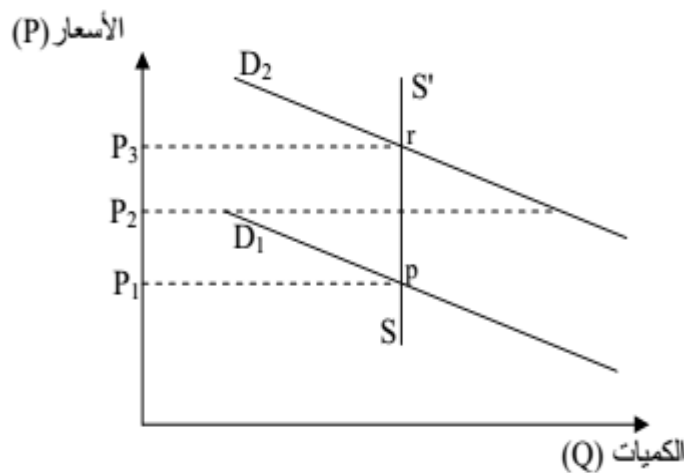
في ذلك مشكلا كبير الخطورة إلا إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل ، لأنه في الحالة الأخرى وبواسطة إعادة تشغيل عوامل الإنتاج بطريقة فعالة ورفع معدل الربح يمكن تلبية الطلب الزائد .

ويمكن تمثيل الاتجاهات التضخمية من خلال منحى التوازن العام عند الكلاسيك :

1- Bnissad M.E , op-cit ? p33 .

2- Vivien Levy -garboua , **Macro Economie Contemporaine**, 2^{em} édition ; paris , economica, 1981 , p457

الشكل رقم (01) آثار ارتفاع الطلب الكلي على المستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)



المصدر المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الاقتصاد الكلي ، دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ، 1999م .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-1) أن المستقيم (SS') الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ الشكل عمودي (كمية ثابتة) ، وهذا نظرا لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل ، وإذا كان المستقيم (D_1) يعبر عن الكميات المطلوبة ، فإن النقطة p في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن¹ .

وفي حالة انتقال منحنى الطلب لسبب من الأسباب السابقة إلى الأعلى - من (D_1) إلى (D_2) ، تظهر ما سمي بالفجوة التضخمية (pr) التي تعكس فائض النفقات الكلية على العرض الكلي ، ولأن هذا الأخير لا يمكن أن يرتفع ، ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب .

بالإضافة إلى هذا يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز ، أو إذا ارتفعت الأجور فيظهر بذلك طلب إضافي في سوق الخيرات ، ولتلبية هذا اللب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد و أموال إضافية ، فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد² .

وفي الحقيقة أن التضخم بالطلب في الاقتصاديات الاشتراكية يعكس لنا تلك الإختلالات أو النقائص في التخطيط على المستوى القطاع الإنتاجي وتداول السلع الإنتاجية النهائية .

1- أحمد هني "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي" ، مرجع سابق ص 81 .

2- بول إسامويلسون ، "علم الاقتصاد ، تكوين الأسعار ، الجزائر ديوان المطبوعات ، الجامعية 1991 ، ج4 ، ص 27 .

ثانيا : انخفاض العرض الكلي

لقد ساهم الاقتصادي كومبرديج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن ، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار¹ ، وإن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات ، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلاً في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض ، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً لقوله لانخفاض العرض ، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية ، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها ، وكذا سياسة الإنفاق العام ، وأيضاً كثرة النقد الزائد والمتداول وتحقيق البرامج ، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي :

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل : قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع الطاقاته ، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص .

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي : عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة² ، فإنه يعجز على سد النقص في العرض ، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد ، وتتغير من فترة إلى أخرى .

ت- النقص في العناصر الإنتاجية : كالعامل والموظفين المختصين ، وكذا المواد الأولية والخامة الخ .

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة ، و الاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم³ ، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقض ، وهذا يعني في بداية ظهور التضخم ، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية ، و حدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب ، الجفاف ، قلة العملات الأجنبية وغيرها من

1- جمال خريس ، أيمن أبو خضير ، عماد خصاونة ، "النقد والبنوك" ، عمان دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ، 2002 ، ص 129 .

2- أحمد هني "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي" ، مرجع سابق ص 81 .

3- عبد الناصر العبادي ، عبد الحلیم كراجه ، محمد الباشا ، مرجع سابق ، ص 137 .

ما يحول دون استيراد المواد الأولية .

ثالثا : ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة ، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها¹ .

وهذا لان كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحديّة للإنتاج ، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع ، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض ، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي ، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف ، إذا تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل .

وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية ، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل ، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها ، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة ، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج ، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة تكاليف كما حدث إبان حرب 1973 م ، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات ، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973-1978م)

ومما لاشك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجته ، من خلال ربط

-1 اسماعيل عبد الرحمن ،حريي محمد موسى عريقات " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد " ،ط1، عمان ، دار وائل للنشر ، 1999، ص152

الأجر بالإنتاجية و الأسعار ، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستورد فمن الصعب التحكم به و معالجته .

رابعاً : استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى¹، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج ،لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد ، ويعرف على انه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية والمستوردة من الخارج ، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية.... الخ ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية ، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي ، نظراً لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط كما أسلفنا ، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية التأثير في تحديد الأسعار ، كما حدث بعد سنة 1973 م ، فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المستوردة لها .

ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف²، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية ، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها ، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج

المطلب الثاني أنواع التضخم وآثاره

يعتبر التضخم المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن³ ، نظراً لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية ، إلا أن درجة هذه الأخيرة تفاوتت حسب شكل الظاهرة ونوعها

1- غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 25 .

2- مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 179 .

3- اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد موسى عريقات مرجع سابق ، ص 154 .

الفرع الأول أنواع التضخم

بالرغم من اهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا حول إعطائها مفهوما شاملا لها ، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب المعايير التالية¹:

أولا : حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها ، حيث ينطوي تحت ضل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية:

1-التضخم المكبوت (الكامن)

لقد أثبتت التجارب التي مر بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها ، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار ومن بين السياسات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم ، وضع قيود ضوابط تحد من الإنفاق الكلي ، وأيضا الرقابة على الصرف ، وتحقيق فائض في الميزانية ، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات... الخ ، ولكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة ، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق ، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب ، لكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت ، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية .

وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المجرية للدولة على وضع إجراءات تحافظ بها على الأسعار ، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق ، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص

1- Henrgutton Gerrard Bremoulem, « la monaie », paris , Ed Dalaz, 1978 , p 404.

للأفراد ، كما حصل في بريطانيا ما بين 1938 و 1950 .

وبالرغم أن هذه السياسات تحافظ على الأسعار ولو بشكل مؤقت ، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها وقد تشجع اللجوء إلى السوق السوداء ، وقد تؤدي إلى تخفيض الإنتاج .

3- التضخم المكشوف (المفتوح) :

بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه ، أو التأثير فيه وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات¹ العامة للأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية ، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين ... الخ ، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات ، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج ، أو زيادة الكتلة النقدية الخ

ثانيا حسب مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم حيث حدته و درجة قوته إلى

• التضخم الزاحف (التدريجي):

ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي²

معتدلا²، وبالتالي يمكن الحصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات ، كما

حدث في الأرجنتين والبرازيل خلال الفترة 1970-1980 م ، لذلك هناك من يسمي هذا النوع بالتدريجي أو المعتدل

، ويتميز بجملة من الخصائص منها :

▪ النسبية : زيادة دائمة ومنتالية في الأسعار بمعدلات حقيقة لا تتطور بشكل سريع³ .

▪ الكيفية والارتباط بديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات .

1- عبد الناصر العبادي ، عبد الحليم كراجه ، محمد الباشا ، مرجع سابق ، ص 138 .

2- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى " النقود والمصارف والأسواق المالية " ط1 ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 449

3- أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبدئ النقود والبنوك ، بيروت ، الدار الجامعية الجديدة ، 1999 ، ص 88 .

- النمو وارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي .
- إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدرجية¹ ، مما يجعل من التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية ، لأن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز على النمو في الاقتصاد .

• التضخم الجامح (المفرط) :

يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا ، وحتى أكثر من ذلك² ، لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وأثارا على الاقتصاد الوطني ، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ، وتزداد سرعة تداول النقود ، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع ، فتفقد النقود قوتها الشرائية ، وقيمتها كوسيط للتبادل ، وخاصيتها كمستودع للقيمة ، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها ، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة ، مثل الأراضي ، المباني ، الأجهزة الكهربائية والسيارات ، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات .

وفي حالة استمرار الوضع السابق ، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات³ ، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية ، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة .

ولقد شهد العالم الكثير من الحالات تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة⁴ ، خاصة في أعقاب فترات الحروب ، كما حدث في ألمانيا عامي 1921-1923 م وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948 م عما كانت عليه سنة 1939 م وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة

1- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 215

2- عبد الناصر العبادي ، عبد الحلیم كراجه ، محمد الباشا ، مرجع سابق ، ص 135 .

3- غازي حسين عناية ، "التضخم المالي" مرجع سابق ، ص 62 .

4- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 60 .

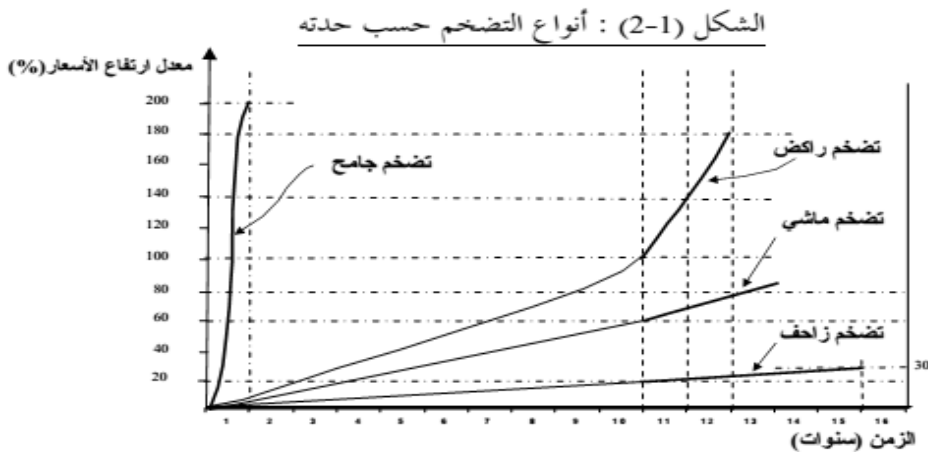
وفي فرنسا إلى 1000 مرة ، وفي إيطاليا إلى 6000 مرة ، وفي الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947 م نسبة 2.5 مليون مرة عنه سنة 1937 م .

وكلها حالات اقترنت بالحروب ، الهزائم ، الثورات ، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹ . بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة و القوة ، وتكون آثارها أقل خطورة على الإقتصاد مما هي عليه حالة الجموح ، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول ، ومن بين هذه الأنواع :

- **التضخم الماشي** : عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا ويجب الحد من هذا النوع أنه لا يوجد شيء من الخطورة بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة .

4 - التضخم الراكض : في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه ، مثل حالات التضخم إلي واجهتها الهند في السنوات 1993- 1979- 1974 م حيث ارتفعت الاسعار بنسب 26% ، 25% ، 19% على الترتيب .

والشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته :



المصدر : ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص216

1- غازي حسين عناية ، "التضخم المالي" مرجع سابق ، ص 60 .

ثالثا حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي ينقش في السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج¹

1- التضخم في أسواق السلع : يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين :

أ- التضخم السلعي : هو التضخم الذي يحصل في قطاعات صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقه إنتاج سلع الاستثمار على الادخار .

ب- التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها ، وكنتيجة لنتقشي هذه الاتجاهات التضخمية ، فإن أرباحا كبيرة ، تحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار

2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم :

أ- التضخم الربحي

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق ، حيث أن الارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الاجور ، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة .

ب- التضخم الدخلي يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ، ومنها أجور العمال .

وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار ، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل ، وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم ، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث ..

1- جمال خريس أيمن أبو خضير ، عماد خصارنة ، مرجع سابق ، ص 129

رابعا حسب المصادر والأسباب

تحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استفحاله وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك ، و نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل ، والبراكين ، أو انتشار الأوبئة والأمراض ، أو بسبب الفيضانات والأعاصير ... الخ ، فهذه الظروف وغيرها قد ما تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و استفحالها كما حدث في نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والد البحري لتسو نامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف .

2- تضخم الطلب

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي ، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة ، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر على زيادة الكتلة النقدية .

3- تضخم التكاليف

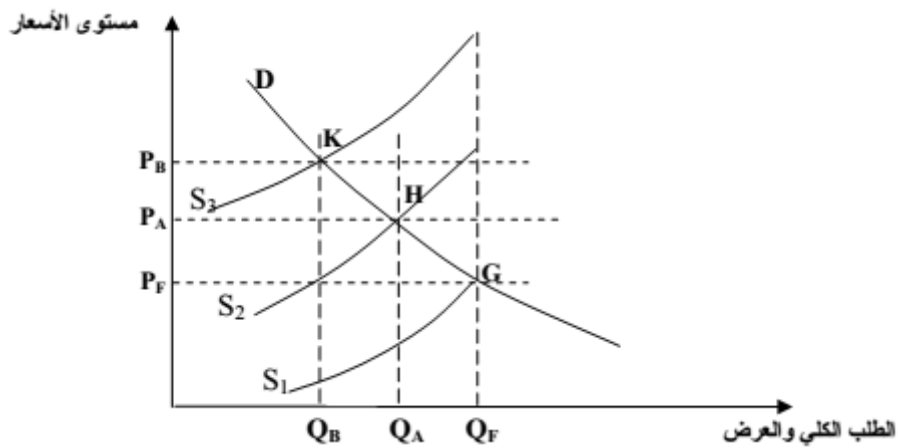
وينشأ هذا النوع من التضخم ، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها ¹ ، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية في سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل ، في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني ، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير تامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفير النقابات العمالية القوية في سوق العمل ، مع توفير اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع .

1- Bernard Bernier yves , « Intiation à la macroéconomie » ,7^{em} édition ;paris ,DUNOD ,1998 ,p136

ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق ، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق أسعار منتجاتهم¹ ، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف .

ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين



المصدر : ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ، ص 212

في الشكل أعلاه يشير QF إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام ،الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي S₁ عند مستوى أسعار P_F ، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى S₂ تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل ، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى P_A ، وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي إلى S₃ سينخفض الناتج الكلي إلى Q_B ويرتفع مستوى السعر إلى P_B ، ويعود هذا الانتقال إلى عاملين :

أ- الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية² ، دون أن يصاحب هذه

الزيادة زيادة في إنتاجية العمل

ب-زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال . ويطلق عليه مفهوم تضخم

1- اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريفات مرجع سابق ، ص 154

2- بوشاشي بوعلام ، "الأمين في الإقتصاد" ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، لات ، 237

الأجور على العامل الأول الذي تسبب عن العامل الثاني ، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء

الزيادة في الأجور إلى المستهلك ، وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج

من تضخم الأجور وتضخم الأرباح .

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل ، إذ يؤدي ارتفاع

الأسعار ، مع ثبات عرض النقود ، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات ، وتخفض القدرة الشرائية

للمستهلكين ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق ،

ويتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق ، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة،

والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل ، استنادا إلى قانون تناقض الإنتاجية ، أي كلما زاد عدد

الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها ن وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها ، وسيؤدي انخفاض

عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب العمال إلى رفع الأجور الاسمية .

وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوما تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف ، وعادة ما يصعب فصله

عن التضخم بالطلب ، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الإقتصاديين وبالتالي يزداد الطلب على

السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج¹ .

4- التضخم المستورد

و يظهر هذا النوع من التضخم² في البلدان الصغيرة و النامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من

الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة، ويمكن حساب

نسبة التضخم المستورد كما يلي : التضخم المستورد = (قيمة الواردات \ قيمة الناتج الوطني الإجمالي) ×

التضخم العالمي .

1- سعد عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، مرجع سابق ، ص 459 .

2- آيت طالب حميد ، ، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 1997 ، ص 32 .

مثال: إذا افترضنا أن، وأن الناتج الوطني قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005 تساوي 5 بليون دولار وأن

الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12% فإن التضخم المستورد

في هذه الدولة لعام 2005 م يكون $(25 / 5) \times 12 = 2.4\%$ ، أي أن التضخم العالمي 12%

يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الدولة تعادل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة .

5- التضخم الذاتي

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية¹، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات

الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية ، كما حصل في الولايات المتحدة ما بين 1957م - 1960م حيث

شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق .

الفرع الثاني: آثار التضخم

ينجم عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية، قد ينجم عنها عثرات في عملية التنمية

وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، ويمكن أن تنقسم الآثار الناتجة

عن التضخم إلى مجموعتين إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية .

ومما يلي سيتم التعرف على أهم الآثار للتضخم:

الاقتصادية والاجتماعية للتضخم أولا : الآثار

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتجم عنه الشيء الذي يجعله يتجاوز

خاصيته النقدية ، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية ،

وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية ، وهذا ما يجعل من التضخم

إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع .

ويجب ان نلاحظ أنه يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع ، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها ¹ . ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي :

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي

إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات ، لتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني ، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج ، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية ، وذلك من خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة) ، أما الدخل الوطني الحقيقي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي ، كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل ، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي ، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل . لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي ² ، لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود ، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له ، إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك .

ويمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم :

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار .
- ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن

-1 علوان زياد ، " النقود والمصارف " ، حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص 212 .

-2 بوشاشي بوعلام ، مرجع سابق ، ص 237 .

بمعدل بالمقارنة مع الحالة الأولى.

- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوٍ لمعدل ارتفاع الأسعار ، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا .
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي .

ويمكن تقسيم آثار التضخم حسب أصحاب المداخل بالشكل التالي :

أ- الأثر على أصحاب المداخل الثابتة

وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على مداخلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية ، والفوائد على

الاستثمارات (فوائد السندات وغيرها...) والمعاشات التقاعدية ، و الإعانات الاجتماعية وغيرها ، ونظرا للثبات

النسبي الذي تتمتع به المداخل ، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداخل الحقيقية لهذه الفئة

ب- الأثر على الأجراء : وتشمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداخلهم

بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى¹ ، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار التي تناقص مداخلهم الحقيقية ولكن عادة ما

تحصل زيادات في المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف ذلك ، وبالمقابل فإن المداخل الحقيقية لأصحاب المرتبات

ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار ، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون

مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي و الإنتاجي خاصة فقد يتعرض البعض من أصحاب الفئة إلى

انقطاع مداخلهم نتيجة لتسريحهم من عملهم .

ت- الأثر على الأجراء تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخل ، وتتميز الأجور بقابلية أكبر

للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار فالارتفاع المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداخل النقدية لهذه

الفئات ويتوقف هذا على عوامل كثيرة ، قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على

الحكومة .

والملاحظ في الدول الرأس مالي الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار ، حيث قد

1- مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 191 .

تتقضي فترة من الزمن بين ذلك ، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار ، بالمقارنة مع أصحاب المداخل في الفئتين السابقتين فإن الأجراء أقل ضررا لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم .

ث - الأثر على أصحاب المشاريع يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة¹ ، لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم ، لأن هذه المداخل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار .

فالارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ، بما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار (بشكل عام لا ترتفع النفقات بنفس معدل ارتفاع الأسعار بل بمعدل أقل)، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع ، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخل الثابتة الذين يمثلون السواد الأعظم من المجتمع ، بحيث تختلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب المداخل المتغيرة من تجار ومنتجين² .

إضافة لذلك فإن ارتفاع الأسعار لا يحصل في جميع السلع والخدمات بوقت واحد وبنسبة واحدة، ففي هولندا مثلا وخلال الفترة (1980م-1969م) ارتفعت تكاليف السكن بنسبة (287%) بين ما كان متوسط ارتفاع تكاليف المعيشة (218.7%) ، وفي إنجلترا خلال الفترة (1970 - 1980)

1- اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات مرجع سابق ، ص 155

2- محمد عزت غززلان " اقتصاديات النقود والمصارف " ،بيروت ، دار النهضة العربية ، 2002 ، ص 321

ارتفعت أسعار السكن بنسبة (480%)، بينما كان ارتفاع أسعار مبيعات التجزئة يساوي (360%) ومتوسط الارتفاع في المداخل (435%) ، وفي هذا الصدد فإن ارتفاع أسعار بعض السلع بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع الأخرى ، سيؤدي إلى تحقيق المشاريع التي تنتج السلع الأولى لأرباح إضافية .

2- أثر التضخم على العملة

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة ، و إضعاف ثقة الأفراد في العملة ، وإضعاف الحافز على الادخار ، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر¹، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي ، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر ، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة ، وإلى شراء سلع معمرة (كالالكترونية) وعقارات .

3- أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود ، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة² ، حتى أن البعض اعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية ، فتأثيره في توزيع المداخل ليس محايدا ، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الإقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء .

إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغيير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة) فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن ما وقت منحهم القروض، وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

1- مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 191 .

2- محمد عزت ، مرجع سابق ، ص 321

ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين ، والواقع أنه في ظل ظروف معينة قد تضر الظاهرة ببعض الدائنين وتساعد دائنيهم ، فالأمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة¹ .

ويقال أيضا أن الفلاحين يستفيدون من التضخم ، وهذا في حالة ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الزراعية و السلع الغذائية ، مع ثبات نفقاتهم أسعار الفائدة التي يدفعونها ، والحقيقة أن هذا التفسير فيه نوع من التجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الاقتصادية الداخلية بين القطاعات الإنتاجية ، فلاشك أن الفلاح يستفيد من ارتفاع أسعار منتجاته ، ولكنه في نفس الوقت يقاسى من ارتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات التي يحتاج إليها ، وأكثر من ذلك فغالبا ما يكون معدل الارتفاع في القطاع الصناعي يتجاوز ما هو في القطاع الزراعي ، وبذلك يتحمل الفلاح الفروق بين المعدلين .

1- أثر التضخم على توزيع الثروة

خلال فترة التضخم يعاد توزيع ع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا ، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخل الحقيقية ، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل ، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار ، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية² من هذا يمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخل والثروات ، ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

1- مجدي محمود شهاب ، " الإقتصاد النقدي " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1990 ، ص 93 .

2- صالح تركي القرشي ناظم محمد نوري الشمري ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 ، ص 471

2- أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا يفيد التنمية في مراحلها الأولى ، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار ، الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة ، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية ، و التي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد ، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها ، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها ، كل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق ، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة¹.

إضافة إلى ما سبق ، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره حيث كلما اقرب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل ، كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر ، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا بدوره يزيد من الارتفاع في الأسعار كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات ، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد .

وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية بعد تعمد الحكومة إلى تجميد أسعارها ، ويتوسع إنتاج السلع الكمالية والترفيهية الموجهة إلى فئات معينة ، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية ، وقد ينشر لذلك النوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي ، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم ، وزيادة عرض السلع نتيجة طرح

1- جمال خريس أيمن أبو خضير ، عماد خصارنة ، مرجع سابق ، ص 133

الكميات المخزنة منها ، وهذا يؤدي إلى الوقوع بأزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمجمله .

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات ، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات ، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً¹ ، وإنما على السلع المستوردة أيضاً ، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي ، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج ، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية ، لاسيما تلك البديلة للواردات ، فيشتد ارتفاع الأسعار . وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات ، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير ، و تهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية ، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ، ويقبل بذلك الميل الحدي للتصدير ، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية .

7 - أثر التضخم على التجارة الخارجية

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات ، يمكن أن يحدث اختناق² في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة) ، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية والداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي ، من خلال تحركات رؤوس

1- بسام الحجار ، عبد الله رزق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010 ، ص 44

2- عقيل جاسم عبد الله ، " النقود والمصارف " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 179

الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، و بالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

4- أثر التضخم على أسعار الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية¹، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة " فيشر" كما يلي :

$$r = I - F$$

r : معدل الفائدة الحقيقي

I : معدل الفائدة الكلي

F : معدل التضخم

9- أثر التضخم على الادخار والاستثمار

إن انخفاض المداخل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، (بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه)، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية والأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح

1- أحمد عساف، علاء الدين صادق، "الاقتصاد الكلي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2013 ص49.

هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

وهنا لابد الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني،

ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية، مما

يؤثر سلبا على مسار التنمية في هذا البلد .

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية

على في الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك آثار إيجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي، وبعض الفئات

الجزئية من أفراد المجتمع، ويمكن حصر هذه الآثار الإيجابية على النحو الآتي :

أ- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له بافتراض أن

الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو يعني آخر أنه دون مستوى التشغيل لعوامل الإنتاج .

ب- يساعد التضخم على تكوين المدخرات الأزمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات

الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، مما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة

بتمويل الموازنة¹ من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصابها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على

تخفيض مستوى الاستهلاك .

ت- يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها،

وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.

ث- يستفيد من التضخم أحاب المداخل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع

تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة

لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية

ج- أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

1- هوشيار معروف "تحليل الإقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ص 98 - 99 .

المبحث الثاني : مؤشرات التضخم وطرق مكافحته

إن الزيادة في حجم وسائل الدفع أو حجم الائتمان المصرفي لا تدل بالضرورة على وجود التضخم ، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقة ما بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى لمعرفة ما ينطوي عليه الاقتصاد من اختلال¹ ، وأي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تعتمد على محورين أساسيين هما : تطبيق بعض المعايير التي تستخدمها المؤسسات العلمية والتي توصل إليها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم ، وقياس التغيرات التي تحدث مستوى العام للأسعار ، وقياس التضخم تستعمل مؤشرات هامة في ذلك كل له طريقة أو عدة طرق لقياسه .

المطلب الأول : مؤشرات التضخم

من منطلق ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني من خلال الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في الفترة الشرائية للنقود يكون لدينا أبسط طريق للاستدلال على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني هو قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ، لكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات التي تقيس الضغوط التضخمية ، لابد أن نعرض على مختلف المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بالأرقام القياسية المستعملة في حساب هذه المؤشرات

الفرع الأول : مؤشر الأرقام القياسية للاستهلاك

يعتمد هذا المؤشر على التمييز بين الحقائق القيمية في سنوات المقارنة (أو السنوات الجارية) وتلك التي يتم تثبيتها

في سنة معينة باعتبارها سنة الأساس ، ويفترض بهذه السنة أن تكون سنة عادية أو طبيعية من حيث تقلبات الأسواق والظروف الأخرى السائدة داخل الاقتصاد أو المحيطة به ، مع اختيار مجموعة من السلع (سلة استهلاك) تعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لحساب هذا المؤشر ، لعل أهم الأرقام القياسية

1- بلعزوز بن علي ، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ص 147 .

للأسعار هي :

الرقم القياسي لأسعار الجملة

الرقم القياسي لأسعار التجزئة

إلا أنه يوجد اختلاف كبير بين معظم الاقتصاديين ، حول أفضل أنواع الأرقام القياسية ، فمنهم من يرى أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو الأفضل ، باعتباره يعكس القوة الشرائية للمستهلكين ، فيحين أن البعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد ، إلا أن الرقم القياسي الضمني الذي يمثل الرقم القياسي لنفقات المعيشة يعد من أكثر الأرقام القياسية استخداما

أولا : الرقم القياسي البسيط

الرقم القياسي التجميعي البسيط¹ هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على

مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، حسب المعادلة التالية:

$$I = \frac{\sum pn}{\sum p0} \times 100$$

I : الرقم القياسي البسيط

$\sum pn$: أسعار سنة المقارنة

$\sum p0$: أسعار سنة الأساس

ثم نجري بعد ذلك عملي استخراج الوسط الحسابي بجمع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة ، ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجب هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها ، ولكن يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط بأنه يعطي نفس الأهمية النسبية للسلع المراد تقيس أسعارها لذلك نستخدم

1- cherstain ottavj, « Monnaie etfnancement de l'économie » hachattesupérieur paris, 2014 5ème édition, p140

أيضا الطريقة الثانية وهي طريقة الأسعار القياسية المرجحة.

ثانيا: الرقم القياسي المرجح

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار ، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير سنة 1864 م ، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس .

يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو معدل أكثر من فترة، ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح أهمها وأكثرها شيوعا¹.

1- رقم لاسبير : في هذا الرقم يتم ترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي :

$$I = \frac{\sum pnQ_0}{\sum p_0Q_0} \times 100$$

الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس :

$\sum pn Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة

$\sum p_0 Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس

2- رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة.

$$I = \frac{\sum pnQ_n}{\sum p_0Q_n} \times 100$$

الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة :

$\sum pn Q_n$: قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة

$\sum p_0Q_n$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس

1- sylvie Diatkine, « théorie et politiques monétaires », Armand colin paris, 1995 , p 132 – 133

الفرع الثاني : المؤشر المكمش (المنخفض)

يختلف مخفض الناتج الإجمالي (GDP Deflator) عن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بأنه لا يقتصر على قياس التغيرات في بعض أسعار السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات وإنما يأخذ في الحسبان جميع السلع الاستهلاكية والخدمات إضافة إلى جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي ، بالتالي يعتبر مؤشراً أوسع للسعر من (CPI) وهو مصمم لقياس تغيير السعر المتوسط لسلة السوق من السلع التي تدخل في حساب GDF وللحصول على قيمة المخفض لدينا الصيغة التالية :

مستوى السعر الضمني (مخفض GDP) = [(الناتج المحلي الإجمالي الإسمي/الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)]

ويختلف المؤشران (المنخفض والرقم القياسي أسعار الاستهلاك) في نقاط عديدة :

أولاً : أن مؤشر سعر الاستهلاك (CPI) يعكس أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين فقط ، بينما يعكس مؤشر المنخفض أسعار كافة السلع والخدمات (الاستهلاكية، الإنتاجية) المنتجة محلياً¹ .

ثانياً : إن أسعار السلع والخدمات المصدرة لا تدخل في (CPI) ولكنها تدخل في مؤشر منخفض ، بينما أسعار السلع والخدمات المستوردة تدخل في (CPI) ولكنها لا تدخل في مؤشر المنخفض .

1- في مؤشر (CPI) يقارن السعر الجاري لسلة ثابتة بكافة محتوياتها من السلع والخدمات بسعر السلة

نفسها ودون تغيير في سنة الأساس ، بينما في مؤشر المنخفض يقارن السعر الجاري لمجموعة من السلع

والخدمات المنتجة بسعر نفس المجموعة في سنة الأساس ولكن بتغيير بعض محتوياتها وبالتالي فإن في (CPI)

تكون السلع والخدمات التي تحتويها السلة ثابتة بينما في المنخفض تكون السلع والخدمات قابلة للتغيير وهي تتبدل

تلقائياً .

2- إن الغرض من استخدام أي من المؤشرين يختلف عن الآخر، فمثلاً عند البحث عن تحديد الدخل

-1 عبد المطلب عبد الحميد ، "السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، ، 2013 ص 141

3- الحقيقي وتأثير ارتفاع الأسعار على الدخل النقدي للمستهلك يفضل استخدام (CPI) لأنه يتضمن فقط أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين ، ولكن عند قياس معدل التضخم في الاقتصاد بشكل عام يفضل استخدام أسلوب المنخفض لأنه يتضمن مجموعة أوسع من السلع والخدمات (الاستهلاكية والإنتاجية) التي يتم تسويقها .

4- وعليه فإن تحديد معدل التضخم من خلال تغيير (CPI) قد يعتبر مضللاً في نتائج الحقيقة خاصة مع التفاوت الكبير الذي قد يظهر فيما بين حركات أسعار بعض السلع والخدمات المهمة في الإقتصاد وتغيرات كميات هذه السلع و الخدمات فمثلا في العقدين الأخيرين هبطت أسعار الحواسيب الآلية بشدة بينما ازدادت كميات مبيعاتها

بسرعة ، وبذلك لا يعتبر (CPI) قياسا كاملا لتكلفة المعيشة¹ وذلك لأسباب مختلفة منها:

مع تغيير الأسعار من سنة إلى أخرى وبشكل غير متناسب ترتفع أسعار بعض السلع أكثر من أسعار غيرها أو حتى قد تنخفض أسعار سلع معينة ، فتعوض مع تأثير السلع الأرخص السلع الأعلى سعرا، فيخرج (CPI) بتقدير أكبر لمستوى تكلفة المعيشة بسبب إهمال هذا التأثير .

ثالثا : أن مؤشر سعر الاستهلاك (CPI) يعكس أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين فقط ، بينما يعكس مؤشر المنخفض أسعار كافة السلع والخدمات (الاستهلاكية، الإنتاجية) المنتجة محليا .

رابعا : إن أسعار السلع والخدمات المصدرة لا تدخل في (CPI) ولكنها تدخل في مؤشر منخفض ، بينما أسعار السلع والخدمات المستوردة تدخل في (CPI) ولكنها لا تدخل في مؤشر المنخفض .

خامسا : في مؤشر (CPI) يقارن السعر الجاري لسلة ثابتة بكافة محتوياتها من السلع والخدمات بسعر السلة نفسها ودون تغيير في سنة الأساس ، بينما في مؤشر المنخفض يقارن السعر الجاري لمجموعة من السلع

1- سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، " النقود والبنوك والمصارف المركزية " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ،

و الخدمات المنتجة بسعر نفس المجموعة في سنة الأساس ولكن بتغيير بعض محتوياتها وبالتالي فإن في (CPI) تكون السلع والخدمات التي تحتويها السلة ثابتة بينما في المنخفض تكون السلع والخدمات قابلة للتغيير وهي تتبدل تلقائياً .

سادساً : إن الغرض من استخدام أي من المؤشرين يختلف عن الآخر، فمثلا عند البحث عن تحديد الدخل الحقيقي وتأثير ارتفاع الأسعار على الدخل النقدي للمستهلك يفضل استخدام (CPI) لأنه يتضمن فقط أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين ، ولكن عند قياس معدل التضخم في الاقتصاد بشكل عام يفضل استخدام أسلوب المنخفض لأنه يتضمن مجموعة أوسع من السلع والخدمات (الاستهلاكية والإنتاجية) التي يتم تسويقها¹ .

وعليه فإن تحديد معدل التضخم من خلال تغيير (CPI) قد يعتبر مضللاً في نتائجه الحقيقية خاصة مع التفاوت الكبير الذي قد يظهر فيما بين حركات أسعار بعض السلع والخدمات المهمة في الإقتصاد وتغيرات كميات هذه السلع و الخدمات فمثلا في العقدين الأخيرين هبطت أسعار الحواسيب الآلية بشدة بينما ازدادت كميات مبيعاتها بسرعة ، وبذلك لا يعتبر (CPI) قياساً كاملاً لتكلفة المعيشة وذلك لأسباب مختلفة منها : مع تغيير الأسعار من سنة إلى أخرى وبشكل غير متناسب ترتفع أسعار بعض السلع أكثر من أسعار غيرها أو حتى قد تنخفض أسعار سلع معينة ، فتعوض مع تأثير السلع الأرخص السلع الأعلى سعراً، فيخرج (CPI) بتقدير أكبر لمستوى تكلفة المعيشة بسبب إهمال هذا التأثير . مع إدخال سلع جديدة يظهر تنوع أكبر، وهذا ما يقلل من الإنفاق لتحقيق نفس المستوى المعيشي، وهنا لا يعكس (CPI) القوة الشرائية للدخل .

وهكذا مع تغيير نوعي غير متجانس أو غير مقاس تظهر علاقة طردية بين تغيير النوعية والقوة الشرائية

-1 حمد عزت عزال " اقتصاديات النقود والمصارف " ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002 ، ص 308

للدخول المنفقة ، مع افتراض ثبات سعر السلعة عند تدهور نوعية سلعة ما من سنة إلى أخرى فإن قيمة العملة المنفقة تتخفض (مع ثبات سعر السلعة)، وبالعكس عند تطوير النوعية كزيادة القوة الإحصائية للسيارة أو توفير أكثر للوقود ،ترتفع قيمة العملة المنفقة .

و على ما سبق فإن مؤشر المنخفض قد يعكس واقع التضخم بشكل أفضل من (CPI) وذلك لشمولية هذا المؤشر لمجال أوسع من السلع والخدمات وإمكانية تعدده حسب المجموعات التي يقررها الباحث.

الفرع الثالث مؤشر الفجوة التضخمية

تعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها "كينز" في إطار تحليله للتضخم ، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط إلى المستوى العام للأسعار بحيث اعتبرها "كينز" بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم ، كما حاول "كينز" في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية ، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، وقد اعتمد "كينز" في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج ، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال التوازن في أسواق عوامل الإنتاج ، وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الأنفاق الوطني محسوبا بالأسعار الثابتة كما يحدث فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية¹ .

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي :

أولا : معيار فائض الطلب

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكنزوية في الطلب الفعال فإن فائض الطلب سينعكس في صورة ارتفاع

المستوى العام أين سيواجه الاقتصاد حالة تضخم بحت ، وبالتالي فإن الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسه بأسعار فترة الأساس مطروحة من مقدار الطلب

الفعال والمتوقع والمقاس بالأسعار الجارية ، كما هو موضح في المعادلة التالية¹ :

$$D = (C_p + C_g + I) - Y_t$$

حيث أن :

D : إجمالي فائض الطلب .

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_g : الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار بالأسعار الجارية .

Y_t : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

وبالتالي فإن التضخم وفقا لهذا المعيار هو زيادة الطلب الفعال بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الحقيقي

والذي يطلق عليه فائض الطلب .

ثانيا : معيار الإفراط النقدي

ويعبر عن هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، وهو يسند إلى نظرية كمية النقود

المعاصرة ، التي ترى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغيير

في مستوى الأسعار ، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد من التضخم ، ويعبر عن ذلك بالعلاقة

الرياضية التالية :

1- Gregory N." Mankiw Traduction de la 5^e édition américaine par Jean Houard" , « macroéconomie » , Edition DE

Boeck Université s.a , Paris 3^e édition , 2003 , p 123 .

$$\lambda = \frac{M}{Y} \dots \dots (1)$$

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي

M : كمية النقود

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على

النحو التالي :

$$M^i = Y\lambda_t - M_t \dots \dots (1)$$

M^i : حجم الإفراط النقدي

وبالتالي فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار ، واستمرار هذا

الفائض وتصاعده يكون وراء استمرار الارتفاع في الأسعار¹ .

ثالثا : معيار معامل الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار في قياس فجوة التضخم على أفكار النظرية الكمية للنقود المعاصرة (فريدمان)، والتي ربطت

التضخم إلى الاختلال في العلاقة بين التغير في كمية النقود المعروضة و التغير في الناتج الوطني الحقيقي ،

وحسب هذا المعيار بناء على أفكار النظرية الحديثة للنقود يكون هناك تضخم في الاقتصاد مما يتولد فائض الطلب

على السلع والخدمات يدفع المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع ، يرجع ذلك أساسا إلى الاختلال بين سوق النقود

وسوق السلع والخدمات ، أما معامل الاستقرار النقدي يأخذ المعادلة التالية :

1- érad Bramoullé, Dominique Augey , " Econome monétaire " , éditions DALLOZ , 1998, paris , p49

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta M}{Y}$$

بحيث أن :

B : مؤشر الاستقرار النقدي .

ΔM : التغير في كمية النقود .

M : كمية النقود .

ΔY : التغير في الناتج الوطني الحقيقي .

Y : الناتج الوطني الحقيقي .

وحسب هذا المؤشر يكون الاقتصاد الوطني في حالة في حالة توازن إذا تساوت نسبة التغير في كمية النقود

مع نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي ، وكلما تجاوز هذا المؤشر قيمة الواحد موجب يدل ذلك على بداية في تفاقم حدة ظاهرة التضخم .

المطلب الثاني: طرق مكافحة التضخم

بعد تشخيص ظاهرة التضخم من خلال معرفة أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، سنستعرض أهم

السياسات التي تتبعها الحكومات لمكافحة هذه الظاهرة من خلال إحداث التوازن بين الطلب الكلي و العرض

الكلي باستخدام السياسة النقدية أو السياسة المالية أو كلاهما .

الفرع الأول السياسة النقدية وعلاج التضخم

تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطئة ومثبتة تحاول أن تتجاوز مع معدل مقبول من التضخم يسود

الاقتصاد يمكن التحكم فيه¹ ، ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تتبع بعض الإجراءات

التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية ، وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى

-1 عبد المطلب عبد الحميد ، "مرجع سبق ذكره" ، ص 195 - 196 .

التأثير على عرض النقود لخلق التوسع أو الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع الإنتاج ، كما يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات منها المباشرة والغير مباشرة عادة في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال ما يملك من أدوات الرقابة المباشرة¹ أو غير مباشرة من أجل الضغط على حجم الودائع لدى البنوك التجارية باعتبارها مصدر السيولة في الاقتصاد الوطني ، ومن أهم هذه الأدوات مايلي :

أولاً : أدوات السياسة النقدية الكمية (غير مباشرة)

تمثل هذه الأدوات وسائل تقليدية يتبعها البنك المركزي في مراقبة كمية النقود والائتمان والتأثير في السياسات الائتمانية لجميع البنوك التجارية بصفة موضوعية وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوح.

1- سياسة الاحتياطي الإلزامي

يتمثل الاحتياطي الإلزامي أو الإجباري في نسبة من الأصول النقدية من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية أو تقوم بإيداعها لدى البنك المركزي كرسيد دائن و لا تمتلك حرية التصرف بها من أجل حماية حقوق المودعين من خطر عدم توفر السيولة النقدية لدى البنوك التجارية .

أين تلجأ البنوك المركزية إلى هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد في التداول ، أين تعتمد على رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية من أجل التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد للحد من تزايد الضغوط التضخمية ، و لهذا تعد هذه الوسيلة من أكثر وسائل السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو في طريق النمو كونها لا تشترط أسواقا مالية ونقدية متطورة ، بحيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها الوطنية .

1- خباياة عبد الله ، " تطور نظريات و إستراتيجيات التنمية الاقتصادية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2014 ، ص 88 .

2- سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه السياسة أو الوسيلة الأكثر استعمالاً خاصة في الدول المتقدمة التي تمتلك نظاماً مصرفياً ومالياً متطوراً، فقد اعتبرها " فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي¹ .

وفي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بعرض الأصول متمثلة في أدونات الخزينة ، أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية والتجارية من أجل إمتصاص فائض السيولة النقدية ، بالتالي التأثير المباشر على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية من أجل تقليص كمية وسائل الدفع لديها من جهة ، ومن جهة أخرى التأثير على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية بسبب زيادة العرض من الأوراق المالية والنقدية وانخفاض الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقية في السوق النقدية لدى البنوك التجارية ، مما يعكس حتمياً في صورة تخفيض حجم الاستثمارات والتقليل من الطلب الكلي لمجابهة التضخم .

3- سياسة سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة الذي تفترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي ، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية بهدف حصولها على السيولة اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

ومن أجل مواجهة الضغوط التضخمية يعتمد البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم ، حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي إعادة خصمها لأوراقها التجارية ، مما يؤدي ذلك إلى الحد من قدرتها على منح الائتمان كنتيجة الارتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على

-1 هشام مصطفى الجمل ، " دور السياسة المالية في التنمية الاجتماعية " ، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - الطبعة الأولى ، 2007 ص 6

القروض الممنوحة للمتعاملين الإقتصاديين الأمر الذي يقلل من مقدرة البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات وبالتالي انخفاض في حجم الطلب الفعال في الاقتصاد .

ثانيا : أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة)

تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة المتبعة من طرف الحكومة لكبح الضغوط التضخمي فيما يلي :

1- هامش الضمان

يقصد بهامش الضمان بأن الأفراد المتضاربيين في سوق الأوراق المالية يشترط عليهم أن يسددوا قسما من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادره الخاصة، والقسم الآخر عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية ففي أوقات التضخم ارتفاع الأسعار يرفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربيين سداه من الأوراق المالية المشتراة ، وهذا ما يقلل من حجم الائتمان الممنوح لأغراض المصاريف¹ .

وتتوقف فعالية هذه الأداء على مدى حاجة الوسطاء الماليين للجوء إلى البنوك التجارية للاقتراض منها بغية المضاربة على الأوراق المالية

أين تقوم السلطات النقدية من خلال هذه السياسة بتحديد حجم معين للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمتعاملين الإقتصاديين ، أي أن البنك المركزي من خلال هذه الأداة يتحكم بصفة مباشرة في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني ، وفي حالة مخالفة البنوك التجارية لهذه التعليمات من خلال تجاوز سقف القروض المحددة لها فإنها تتعرض إلى جملة من العقوبات من طرف السلطات النقدية الأمر الذي يحدد من مقدرتها في خلق الائتمان وتقليص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد .

2- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صورة ودائع

لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين على تجميد أموالهم

-1 وديع طوروس ، " المدخل إلى الاقتصاد النقدي " المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 187 .

فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض ، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الإقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات .

2- تخصيص التمويل

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة توجيه القروض و الائتمان نحو القطاعات المختلفة ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والتي تم تحديدها في البرامج المختلفة للحكومة كتحديد نسبة معينة لتمويل الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج الوطني بما يسمح بإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق السلع والخدمات وإعادة الأسعار إلى مستواها الحقيقي في حالات التضخم ، كما يلعب البنك المركزي دورا فاعلا ومهما في تحقيق أهداف هذه السياسة خاصة من خلال توفير السيولة النقدية إلى بعض البنوك والمؤسسات المالية لتشجيع تمويل الاستثمارات أو القطاعات ذات الأولوية .

3- التعليمات المباشرة

يستعمل البنك المركزي إلى جانب الأدوات السابقة أسلوب التدخل المباشر في حالة عدم تحقيقه لأهداف السياسة النقدية في معالجة التضخم¹، ولعل أهم الأدوات في هذا الأسلوب نجد:

أ - الإقناع الأدبي : تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يريغه ، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك المركزية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، ففي حالة التضخم المتمثلة في التوسع فيحجم الائتمان من طرف البنوك التجارية.

يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون حتى اللجوء إلى الأدوات الأخرى الكمية والنوعية، فعندئذ

-1 هوشيار معروف ،"تحليل الإقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2005 ص 98 - 99 .

تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي الذي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بالتعليمات ورشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

ب - الإعلام : ويكون كون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام ، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان ، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها .

الفرع الثاني السياسة المالية في ضبط التضخم

بالإضافة على السياسة النقدية قد تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات أخرى لكبح الضغوط التضخمية في الاقتصاد كنتيجة لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية أو كتعزيز لها لتحقيق أهدافها المرجوة¹ ، من أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية التي تعتبر سياسة مكملة للسياسة النقدية والتي يجب أن لا تتعارض أهدافها مع أهداف السياسة النقدية لكي تكون أكثر فعالية للحد من الضغوط التضخمية .

أولاً : ماهية السياسة المالية

كانت السياسة المالية تترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة ، إلا أن التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدولة وحيات مجتمعاتها وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة المالية بأنها :

1- السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام ، بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات القطاع الوطني .

2- استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة ، مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي

-1 أحمد عساف ،علاء الدين صادق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013 ص 68 .

3- برنامج تخطيطه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمه فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

ونلخص من إلى أن السياسة المالية هي: السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها و موازنتها العامة، وذلك بهدف إنتاج آثار المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

ثانيا : أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم

من أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم نجد:

1- الرقابة الضريبية

تعتبر الضرائب بمختلف أنواعها أداة مهمة في ضبط حالات التضخم أو الانكماش في الإقتصاد¹ ، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى رفع حجم الضرائب تصاعديا سواء الضرائب المباشر كالضريبة على الدخل التي تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى الأفراد ، أو من خلال الضرائب غير مباشرة التي تفرض على السلع ويحملها المستهلك النهائي فترتفع أسعار هذه السلع ويقل الطلب عليها وفي كلتا الحالتين يقلص حجم الطلب الكلي ويتحقق التوازن بينه وبين العرض الكلي وتتنخفض معدلات التضخم بعودة الأسعار إلى حالة التوازن والاستقرار هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد موارد خزينة الدولة من الضرائب .

2- الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقبة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية ، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق ، فالسياسة المالية في رقابتها المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل ، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص العام ، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل ، فغالبا تلجأ

1- علي كنعان، "النقود و الصيرفة والسياسة النقدية" ، دار المنهل البناني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 280 .

السلطات الحكومية في مواجهة التضخم إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور تعضيداً، لوسائل الرقابة المالية الأخرى كاستنفاد الضريبة لطاقتها، فهي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية الفائضة لدى الأعوان الإقتصاديين وتحويلها إلى الخزينة العمومية¹ لإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات مما يسمح بتراجع المستوى العام للأسعار إلى مستوى التوازن الطبيعي .

وتتوقف فعالية هذه الأداة مثلها مثل سياسة السوق المفتوحة في السياسة النقدية على مدى تطور السوق

المالية ، و تفضيلات الأفراد لاستثمار أصولهم المالية في قروض حكومية

3- الرقابة على الإنفاق الحكومي :

الإنفاق الحكومي أو الإنفاق العام يمثل أداة من أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الحكومة لإحداث فرق

على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق خططها وبرامجها التنموية ذات المنفعة العامة من خلال إنفاق مبالغ مالية من خزينة الدول.

وينقسم الإنفاق العام إلى قسمين أساسيين يتمثلان في الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فالإنفاق الجاري

يتكون من الإنفاق على الأجور ومصاريف التشغيل العام² وفي حالة الإفراط في عملية الإنفاق الجاري بدون

مراقبة السلطات الحكومية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي مما يساهم في ظهور الضغوط التضخمية ، أما

الإنفاق الاستثماري فيوجه نحو العملية الإنتاجية بتعزيز حجم الاستثمارات المحلية في الاقتصاد الوطني وبالتالي

فإن هذا النوع من الإنفاق لا يكون مسبباً للضغوط التضخمية بقدر ما يساهم في خلق عرض إضافي من السلع

و الخدمات .

وينقسم الإنفاق العام إلى قسمين أساسيين يتمثلان في الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فالإنفاق

الجاري يتكون من الإنفاق على الأجور ومصاريف التشغيل العام وفي حالة الإفراط في عملية الإنفاق الجاري

1- مجدي عبد الفتاح سليمان ، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام " دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر 2002 ، ص51 .

2- بسام الحجار ، عبد الله رزق ، " الاقتصاد الكلي " ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010 ، ص 44

بدون مراقبة السلطات الحكومية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي مما يساهم في ظهور الضغوط التضخمية أما الإنفاق الاستثماري ، فيوجه نحو العملية الإنتاجية بتعزيز حجم الاستثمارات المحلية في الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن هذا النوع من الإنفاق لا يكون مسببا للضغوط التضخمية بقدر ما يساهم في خلق عرض إضافي من السلع والخدمات لتغطية فائض الطلب¹ ، وعلى هذا الأساس تلجأ الحكومات في غالب الأحيان إلى تخفيض الإنفاق الجاري لتقليص

حجم الطلب الكلي للحد من الضغوط التضخمية .

وعلى ضوء ما سبق ، في حالة وجود تضخم في الاقتصاد تلجأ الحكومة لمجابهته إلى تخفيض الإنفاق الحكومي الموجه خاصة إلى الإنفاق الاستهلاكي والسلع الكمالية الاقتصادية ، أو القيام بتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الاستثماري لتدعيم السياسة التنموية في البلاد على المدى الطويل² ، وبالتالي فإن هذه الأداة تلعب دورا مزدوجا فمن جهة تعمل على تخفيض الطلب الكلي ومن جهة أخرى تقوم بتوجيه الفائض من الموارد المالية نحو وتخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني . القطاعات الإنتاجية مما يساهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بما يسمح لإعادة التوازن في السوق .

1- السيد متولي عبد القادر ، " اقتصاديات النقود والبنوك " دار الفكر ناشرون وموزعون ، الاردن - عمان ، 2010 ، ص 220

2- أكرم حداد ، مشهور هذلول ، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 2005 ، ص 125 .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

اختلف المفكرون والباحثون في تفسير طبيعة وأسباب ظاهرة التضخم باختلاف النظريات والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت تلك الفترة التي كانت سببا في ظهور هذه المدارس والنظريات في حد ذاتها ،ولفهم أكثر لظاهرة التضخم كان لزاما علينا استعراض النظريات التي تطرقت إلى هذه الظاهرة ببعض من التفصيل وفقا لتسلسلها الزمني .

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم النظريات في الفكر الكلاسيكي في المجال النقدي ،وجاءت كنتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة¹ ،أي أن الأثر الوحيد للتغيير في كمية النقود وفقا للكلاسيكي هو التغيير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

الفرع الأول : معادلة التبادل " لفيشر "

تقوم هذه المعادلة في تفسيرها على العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ،وتؤكد هذه المعادلة على وجود علاقة تناسبية وطردية بين التغيرات في كمية النقود والمستوى العام للأسعار .
و المعادلة التالية تتمثل في المعادلة الكمية للنقود التي تعبر عن الارتباط ما بين حجم المبادلات وكمية النقود:

$$MV = PT \dots \dots (1)$$

بحيث أن:

P : تمثل المستوى العام للأسعار .

M : تمثل كمية النقود

T : تمثل حجم المبادلات

V : تمثل سرعة دوران النقود .

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$P = \frac{V}{T} M \dots \dots (2)$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من **V** و **T** فإن :

$$\Delta P = \frac{V}{T} \Delta M \dots \dots (3)$$

ويعني ذلك أن نسبة التغير في كمية النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغير¹ في مستوى الأسعار وبنفس

الاتجاه ، أي أن التغير في الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم الناتج الوطني سوف يرفع مستوى

الأسعار

الفرع الثاني : معادلة الأرصد (معادلة كمبودج)

في سنة 1917 وفي مقاله الشهير "قيمة النقود" المنشور في الجريدة العلمية Quatery journal of economics

(نوفمبر) اقترح كمبودج التركيز على "موارد" الأعوان الإقتصاديين وليس على حجم المعاملات والذي يتجلى في

الدخل الوطني ، ثم جاءت بعد ذلك أعمال "الفرد مارشال" (1922) حيث أخذت معادلة التبادل ليفشر صيغة جديدة

من خلال استخدام الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) لنحصل على

معادلة كمبودج بالصيغة التالية :

1- Gregory N. Mankiw Traduction de la 5^e édition américaine par Jean Houard , « macroéconomie » , Edition

DE Boeck Université s.a , paris 3e édition , 2003 , p 190 .

$$M.V = P.Y \dots \dots (1)$$

فهذه العلاقة تشير إلى أن النقود التي تم تداولها بين الأيدي $M.V$ ، تساوي القيمة الاسمية لما تم شرائه $P.Y$ إلا أن مدرسة كمبرج لم تعتمد على هذه الكتابة ، بل تم الانتقال إلى معادلة كمبرج والتي يتم فيها إحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دوران النقود (V) بحيث يمثل (K) الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) بحيث أن

$$K = \frac{1}{V} \dots \dots (2)$$

وتصبح معادلة التبادل لكمبرج بعدما تم الانتقال من Fisherien إلى K Machallien كالتالي :

$$M \cdot \frac{1}{K} = P \cdot y \dots \dots (3)$$

$$\Leftrightarrow M = P \cdot (K \cdot y) \dots \dots (4)$$

M : كمية النقود

P : المستوى العام للأسعار .

y : الدخل الوطني الحقيقي .

K : التفضيل النقدي

و بافتراض أن التفضيل النقدي (K) والدخل الوطني (y) هما ثابتين نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التغير

في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا هو جوهر النظرية الكمية للنقود .

وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار (P) بالنسبة لكمية النقود (M) ¹ :

$$e_{pm} = \frac{dp}{dm} \cdot \frac{M}{P}$$

1- érard Bramoullé, Dominique Augey , « Econome monétaire » , éditions DALLOZ , 1998, paris , 30

ومن المعادلة (3) لدينا:

$$\frac{dp}{dm} = \frac{1}{ky} \dots \dots (6)$$

فنحصل على مايلي

$$e_{PM} = \frac{1}{ky} \cdot \frac{M}{P} = \frac{M}{kyp} = \frac{M}{M} = 1 \dots \dots (7)$$

أي أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة وفي نفس

الاتجاه¹.

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير

التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم ، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل

فيها بزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية التي تتأثر بها أسعار المنتجات الزراعية ، كما إن أزمة الكساد العالمي

1929 - 1933 قد أثبتت عدم صحة هذا التحليل الكلاسيكي إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود التي أصدرتها

الحكومات إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، بسبب زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد الذين كانوا يتوقعون

انخفاضا أكثر للأسعار وهذا ما بين أن النقود قد تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل².

المطلب الثاني : تفسير التضخم في النظرية الكينزية

انتقد كينز ما جاء في النظرية الكمية للنقود في صورة معادلة التبادل لفيشر وكمبردج، حيث اعتبر أن سرعة التبادل

(V) غير ثابتة وقابلة للتكيف ، وأكد أنه عند زيادة كمية النقود يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض في سرعة دورانها

و بالمقابل لن تكون هناك تأثير على الجهة المقابلة للمعادلة (فيشر) أي على المستوى العام للأسعار ، وبالتالي

1- سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، "النقود والبنوك والمصارف المركزية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2010 ، ص 113 .

2- ضياء مجيد الموسوي ، "النظرية الاقتصادية - تحليل الاقتصاد الكلي" ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة 2005، 2013 ، ص 105

بين أن كمية النقود ، ليس لها الأثر الكبير على التغيير في المستوى العام للأسعار ، أي أن ظاهرة التضخم لا ترجع بالأساس إلى الزيادة في كمية النقود ، واعتمد في تحليله لظاهرة التضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي ، حيث أشار إلى أن التغيير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى تغيير أولاً على مستوى الإنتاج وبعد فترة طويلة على المستوى العام للأسعار¹ .

وعلى ضوء ذلك فغن التحليل الكينزي يستند على افتراضات تتعارض مع من استند عليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي² ، وان الادخار يسبق الاستثمار ، فالفكر الكنزى لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد كما ينكر فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار ويرى أن الأفضلية هي للاستثمار وليس للادخار ، كما عرف كينز التضخم على أساس أنه تضخم طلب الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق الكلي و الاستثمار سواء الخاص أو العام والتجارة الخارجية الصافية ، قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية .

وعلى ضوء ذلك فالتحليل الكينزي يستند على افتراضات تتعارض مع من استند عليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي ن وان الادخار يسبق الاستثمار ، فالفكر الكنزى لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد كما ينكر فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار ويرى أن الأفضلية هي للاستثمار وليس للادخار ، كما عرف كينز التضخم على أساس أنه تضخم طلب الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق الكلي و الاستثمار سواء الخاص أو العام والتجارة الخارجية الصافية ، قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية³ .

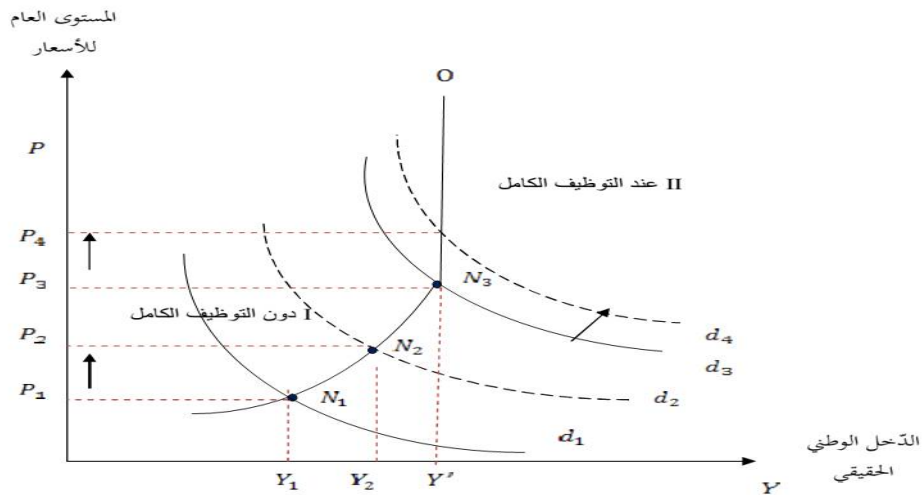
ويستند التحليل الكنزى في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين كما هو مبين في الشكل أدناه :

1.Helmut frisch , « theories of inflation » ,Campridge surveys of economic literature ,2008 , p 112

2- سعيد سامي الحلاق ، محمد المحمود العجلوني ، " مرجع سبق ذكره " ص 59 .

3. michael RCKNGER . « MACRO Economie » Ellipses Editionmarketing . paris .2000 .p 19

الشكل 1-1: التضخم في النظرية الكينزية



المصدر : السيد محمد سريتي ، محمد علي عبد الوهاب نجا ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007 ، ص . 230 .

الفرع الاول: مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل

وهي المرحلة التي لا تكون فيها عناصر الإنتاج مستغلة بصفة كاملة وإنما جزئياً ، أين يترتب على الزيادة

في الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة جزئية في المستوى العام للأسعار بما لا

يؤدي إلى حدوث تضخم كما هو مبين في الشكل أعلاه ، أين زيادة الطلب الكلي من (d_1) إلى (d_2) يؤدي إلى

زيادة الإنتاج الوطني من (y_1) إلى (y_2) وزيادة بسيطة في المستوى العام للأسعار من (p_1) إلى (p_2) بحيث يقابل

الزيادة في الطلب على السلع والخدمات زيادة استغلال عناصر الإنتاج العاطلة لمجابهة فائض الطلب من خلال

زيادة العرض من السلع والخدمات المنتجة¹.

كما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه في حالة الاقتراب من حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج من المحتمل

ان يرتفع المستوى العام للأسعار وبداية ظهور حالات التضخم التي يطلق عليها بالتضخم الجزئي كتمهيد للتضخم

الكلي بسبب عدم مرونة بعض عناصر الإنتاج اتجاه الطلب المتزايد عليها .

1. Milton freidman , CHARLES.A.E GOODHART, *Money , inflation and the constitutional position of the central

bank * IEA the institute of economic affairs, 08 october 2002, p 71 – 72

الفرع الثاني : مرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل

وتمثل هذه المرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج ، بحيث أن عناصر الجهاز الإنتاجي لا يكون مرنا لفائض الطلب على السلع والخدمات لعدم توفر الاقتصاد الوطني على طاقات وموارد إنتاجية إضافية لمجابهة الزيادة في الطلب مما ينعكس ذلك كله على المستوى العام للأسعار ، ومن خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن زيادة الطلب الكلي من (d_3) إلى (d_4) تنعكس فقط على الزيادة في المستوى العام للأسعار ، (p_3) إلى (p_4) بدون أن تخلق زيادة في الإنتاج بحيث أن منحنى العرض الكلي يأخذ شكلا أفقيا ، بالتالي فإن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يفوق حجم العرض الكلي منها .

كما يرى كينز أنه حتى في حلة التشغيل الكامل ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار ، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المعروضة توجه الأفراد إلى تفضيل السيولة النقدية و الاكتناز بما لا يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، أي أن التضخم في النظرية الكينزية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب¹ .

المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم

إن النظرية النقدية لكينز لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة² وتفصيلا على دراسة حالة الكساد ، في حين انه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل ، وتمثلت بالخصوص بالكساد التضخمي ، لذلك تعددت الدراسات لإعطاء تفسير مناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف منها ، فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية و على النظرية الكينزية ، اشتهرت

1- عبد المطلب عبد الحميد ، " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2013 ، ص 118

2- 1. David E.Liadler, traduit par monique fitau, «Lademande de monnaie, théories et vérifications empiriques », collection finance, paris, Bruxelles ; Montréal :Dunod,1974, p 40 .

باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما يسمى "مدرسة شيكاغو" بزعامة "فريدمان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

الفرع الأول: المدرسة النقدية المعاصرة

إن إسهامات فريدمان في النظرية الكمية للنقود تأتي من منظور العوامل أو الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الطلب على النقود و الإحتفاض بها والعناصر والأصول المكونة للثروة بناءا على دالة الطلب على النقود ، أين بدأ فريدمان تحليله على افتراض أن النقود مثلها مثل الأصول الأخرى تحقق عائدا أو تدفق للخدمة ، كما اعتبر فريدمان أن النقود هي مصدر للقدرة الشرائية يمكن الحصول عليه بسهولة ، وبعبارة أخرى يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن النقود هي أصل من أصول المكونة للثروة تحقق عائدا معيناً¹ ، فبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية فإن النقود هي عبارة عن رأس مال فهي تمثل عامل إنتاجي بالإضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى التي تدخل في عملية الإنتاج للمؤسسة ،ومن إسهامات مدرسة شيكاغو أيضا هو اعتبار سرعة دوران النقود غير ثابتة وإنما تمثل متغيرا مستقر ، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتم دراسته في إطار تسيير الثروة ، وحسب هذه النظرية فإن الأصول التي تدخل في تكوين الثروة تتمثل في : الأسهم والسندات (الأصول المالية) ، السلع الاستهلاكية والإنتاجية (الأصول الحقيقية أو العينة) وهي تمثل الرأس المال المادي ، الرأس المال البشري بالإضافة إلى النقود فالأفراد أو الأعوان الإقتصاديين يحاولون الوصول إلى التركيبة المثلى لثروتهم المتمثلة في الأصول المذكورة سابقا وبمعنى آخر فإن فريدمان اعتبر أن الطلب على الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال ، مما يجعل من النظرية الكمية المعاصرة نظرية للطلب على النقود وليس نظرية للأسعار .

كما يرى فريدمان أن الأفراد يقومون بتوزيع دخولهم بين مختلف الأصول المكونة للثروة ليس فقط من أجل

1. pierre. yves henin, « **macrodynamique fluctuations et croissance**», Economica, paris Deuxièmeédition, 1981, p 78, p17

العوائد التي تدرها وإنما يتعدى ذلك إلى اعتبارات أخرى متعلقة بالأذواق والتفضيلات.

ويكون الطلب على النقود عند فريدمان دالة للثروة الكلية والعوائد المتوقعة للأصول المكونة لها، أين تأخذ دالة

الطلب الشكل التالي :

$$M_d = F (r_b' r_e' \frac{1}{p} (\frac{dp}{dt}) , w, \frac{w}{p} , u , p) \dots (1)$$

وبما أن فريدمان استعمل مؤشرا بديلا للثروة وهو الدخل الدائم فإن دالة الطلب على النقود على الأرصد الحقيقية

تأخذ الشكل التالي :

$$\frac{M_d}{p} = F (r_b' r_e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p ,) \dots (2)$$

حيث أن :

r_b : العائد المتوقع من السند ويمثل سعر الفائدة على السند .

r_e : العائد المتوقع من السند ويمثل سعر الأسهم في السوق :

$\frac{1}{p} (dp /dt)$: نسبة التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن وتمثل عائد الأصول الحقيقية.

u : أذواق و تفضيلات الأعوان الإقتصاديين وهو معطى من خلال دالة المنفعة .

w : عائد رأس المال البشري ويمثل معدل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير بشرية

فالمعادلة السابقة تمثل دالة الطلب على النقود عند فريدمان وهي دالة ثابتة ذات متغيرات أساسية مستقرة ، ويمكن

تبسيطها على الشكل التالي¹ :

$$\frac{M_d}{p} = F (y_p) \dots (3)$$

باعتبار أن الدخل الدائم لا يتعرض إلى تغيرات كبيرة ومستمرة وهو مستقر في المدى الطويل ، لذلك اعتبر

فريدمان أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في الدخل الدائم ، ويمكن توقع الطلب على النقود باستخدامها

1.sylvie Diatkine, « théorie et politiques monétaires », Armand colin paris, 1995 , p 32 .

الفرع الثاني : تفسير التضخم عند فريدمان

من خلال دالة الطلب على النقود لفريدمان تبين أنها مستقرة في الدخل الدائم ، وبما أنه يمكن توقع الطلب على النقود باستخدام دالة الطلب يعني ذلك انه يمكن توقع سرعة دوران للنقود أيضا .
نعلم أن¹ :

$$\frac{Md}{n} = F (r_b' r_e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p,) \dots\dots\dots (1)$$

بقرب المعادلة نتحصل على :

$$\frac{p}{Md} = \left(\frac{1}{F(r_b' r_e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p, U)} \right) \dots\dots\dots (2)$$

وبضرب طرفي العلاقة (2) بالدخل الحقيقي (y) فإنها تأخذ الشكل التالي :

$$\text{ومن ناحية} \quad \frac{PY}{Md} = \frac{y}{F(r_b' r_e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p, U)} \dots\dots\dots (03)$$

أخرى ،نعلم أنه على المستوى المحاسبي سرعة دوران النقود تمثل قيمة الدخل الإسمي المتمثل في

(py) على الكتلة النقدية ، وبالتالي فإنه يساوي الطرف

الأيسر للمعادلة (3) ويمكن ان نكتب على الشكل التالي :

$$V = \frac{1}{(' ' ' 1 (/) , , ,)} \dots\dots\dots (4)$$

$$V = g(r_b' r_e' \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p, y) \dots\dots\dots (5)$$

حيث نلاحظ أن سرعة دوران النقود هي دالة للدخل الدائم الدخل الحقيقي بالإضافة إلى العوائد المتوقعة

لمختلف مكونات الثروة ، وبالتالي فإنه إسهامات مدرسة شيكاغو كانت أساسا فاعتبار أن سرعة دوران النقود هي غير ثابتة ولكنها تمثل متغيرا مستقرا .

1. cherstain ottavj, « Monnaie etfnancement de l'économie » hachattesupérieur paris, 2014 5ème édition, p 22

ومن خلال التركيبة مابين المعادلتين (5) و(3) نتوصل في النهاية إلى العلاقة التالية :

$$M \cdot g \quad F (r b' \quad r e' \quad \frac{1}{p} (dp/dt) , w, y_p, u) = P \cdot Y \dots\dots\dots(6)$$

وهذا يعني أن فريدمان توصل إلى صيغة جديدة للنظرية الكمية للنقود ، وهي تختلف عن المعادلة التي أتى بها فيشر وكمبردج في نقطتين هامتين من جهة حتى إذا افترضنا أن المعادلة g التي تمثل سرعة دوران النقود هي ثابتة ، فإن العلاقة (6) تثبت لنا ان زيادة في كمية النقود (M) تؤدي إلى الإرتفاع النسبي في الدخل والمستوى العام للأسعار معا ، وليس فقط في المستوى العام للأسعار معا ، وليس فقط في المستوى العام للأسعار .

ومن جهة أخرى فإن الدالة g هي غير ثابتة شريطة أن يكون :

✓ العوائد المتوقعة من مختلف الأصول المكونة للثروة لا تتغير.

✓ الدخل الدائم والدخل الحقيقي يتم تقييمها نسبيا .

فريدمان من خلا نظريته الكمية للنقود توصل إلى أن : "كل تغيير في كمية النقود يؤثر بشكل واضح على الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار¹ " فعلاقته ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة .

خلاصة الفصل

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائج المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار .

يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور، المواد الأولية... الخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة.

ولقد عرفنا من خلال هذا الفصل الطرق المختلفة لكيفية حساب التضخم والفرق بينهما، فوجدنا أن الجزائر تستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك في حساب التضخم، ولكن من خلال حسابنا للتضخم بطريقة المكش الضمني وجدنا ان معدل التضخم يختلف كثيرا عنه في الطريقة الأولى لذا نوصي باستخدام الطريقة الثانية لأنها تعتبر أوسع في تفسيرها للتضخم نتيجة إدراجها لجميع العوامل الاقتصادية.

